

من مظاهر التيسير في النحو عند النحاة

الأخفش الأوسط أنموذجاً

(دراسة وصفية تحليلية)

الحسين مصطفى أبو عجيبة

قسم اللغة العربية/كلية التربية- جامعة مصراتة

h.abujaila@edu.misuratau.edu.ly

ملخص البحث: تناول البحث التيسير النحوي من زاوية تختلف عن الزاوية التي نظر منها بعض الدارسين والباحثين منذ زمن العالم الجليل ابن مضاء وحتى إلى عصرنا هذا، فظاهرة الدعوة إلى تيسير النحو قديمة جديدة، حيث كانت هناك دعوة إلى تيسير النحو من بعض الأوائل كالأخفش ويدخل في التيسير النحوي عندهم: تعدد الأعراب في المسألة الواحدة، ثم تجددت الدعوة إلى تيسير النحو عند بعض النحاة المتأخرين منذ عهد ابن مضاء الأندلسي ومما يدخل في التيسير النحوي عندهم: الابتعاد عن تعدد الأعراب. ويبدو لي أن تعدد الأعراب في المسألة الواحدة مظهر من مظاهر التيسير وليس العكس؛ لأنه يدل على مرونة اللغة وسعتها، وقد تمت الاستفادة منه في تفسير القرآن الكريم وفي تخريج القراءات، وإن كثيراً من مشكلات الإعراب يمكن إيجاد حلول سهلة لها خالية من التكلف اعتماداً على النصوص العربية الفصيحة وعلى رأسها القراءات التي صحّ سندها.

الكلمات الافتتاحية: تيسير، الأخفش، القراءات، إعراب، تخريج.

One of the manifestations of ease of grammar among grammarians

The middle akhfash is a model (Descriptive-analytical study)

Alhusin Mustafa Abujaila

Department of Arabic Language/ College of Education - Misurata University

Research Summary: This sheds light on the meaning of grammatical facilitation From a different angle than that viewed by some scholars and researchers From the time of the eminent scholar Ibn Muda' until our present era, The phenomenon of calling for simplification of grammar is old and new. There was a call to facilitate grammar From some of the early ones,

such as Al-Akhfash, and it is included in their grammatical ease: Multiple parsing on a single issue. Then the call to facilitate grammar was renewed by some later grammarians Since the time of Ibn Muda' Al-Andalusi, among the things that fall within their grammatical facilitation: Avoid multiple expressions. It seems to me that there are multiple interpretations of the same issue A manifestation of facilitation, not the other way around. Because it indicates the flexibility and breadth of the language, It has been used in interpreting the Holy Qur'an In concluding the readings, There are many problems with parsing Easy, cost-free solutions can be found Based on classical Arabic texts Above all are the readings whose chain of transmission is authentic.

Opening words: Tayseer, Al-Akhfash, readings, parsing, graduation.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد أكرم الله اللغة العربية بإنزال القرآن الكريم كما قال جلّ جلاله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الآية 195 الشعراء) فسمت مكانتها بهذا التنزيل الكريم بين سائر اللغات، ومما زاد في إكرامها أنّ الله تعالى وعد بحفظ القرآن الكريم عندما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الآية 9 الحجر) ولا شك أنّ حفظ القرآن حفظ للغة القرآن. وقد كان من أسباب حفظ هذه اللغة أنّ سخّر الله لها من أبنائها علماء أجلاء خدموها بما لا نظير له في تاريخ سائر اللغات، جمعوا اللغة من مواطنها، وارتشفوا ضربها من أفواه العرب الأقحاح، ثم عكفوا على ما جمعوه يستنبطون منه القواعد والأحكام. وقد تولى العلماء في خدمتها إلى يومنا هذا؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، فألفوا وأجادوا، وبلغوا مقاصدها، ووقفوا على دقائق دلائلها، ومصنفاً خير دليل على ذلك عبر مختلف العصور، ولعل من مزيد فضل الله على هذه اللغة وجود الاختلافات النحوية، وهي اختلافات ترجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها: الأصل النحوي المعروف بالسمع فإن علماء اللغة - كما هو معروف - انقسموا فريقين، فريق حصر أخذ اللغة عن قبائل بعينها، وآخر توسّع في الأخذ عن القبائل؛ والذي يبدو لي هو أنه كلما ازدادت فرص تنوع مادة اللغة ازدادت فرص التوسع في التخريج والتأصيل، وخير دليل على ذلك ما توصّل إليه المذهب الكوفي من تخريج قراءات قرآنية كثيرة، ويبدو لي أنّ هذا التوسّع في الأخذ عن العرب لم يكن منهج الكوفيين خاصة، بل شاركهم فيه أو سبقهم إليه بعض نحاة البصرة كالأخفش الأوسط مثلاً، ولعلّ هذا مما يُفسّر التوافق الذي نراه يتكرر كثيراً بين الأخفش والكوفيين، وإنّنا نجد كثيراً من الباحثين المعاصرين الذين يدعون إلى تيسير النحو كعباس حسن

يرجحون - في أحيان - " رأي الكوفيين من باب التوسع في اللغة" (الحسين، 1432هـ، ص4)؛ ذلك أن تعدد الأعراب والوجوه ينتج عنه التوسع في المعاني، وينتج عن هذا التوسع في المعاني تعدد الخيارات، وينتج عن تعدد الخيارات اليسر والتيسير. وقد لاحظت وجود بعض مظاهر التيسير في آراء الأخفش الأوسط النحوية، ومن مظاهر ذلك تعدد الأعراب عنده في المسألة الواحدة أحياناً، وتخريج قراءات وصفها بعض النحاة باللحن.. الخ.

سبب الاختيار:

لقد أكرمنا الله سبحانه وتعالى باللغة العربية التي شرفها القرآن الكريم، فكانت المفتاح لفهم الكتاب والسنة: فهم أوامر الله عز وجل ونواهيه؛ بما تحمله التراكيب من دلالات وإيحاءات، قال جلّ جلاله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (الآية 25 محمد)؛ ولذلك كان النحو محلّ عناية علمائنا الأجلاء؛ ومن هؤلاء العلماء الأخفش الأوسط الذي حظيت آراؤه بمكانة عظيمة عند النحاة؛ لذلك جعلت دراسة نماذج من آراء الأخفش الأوسط النحوية وتحليلها الأساس الذي تركزت عليه هذه الدراسة.. وقد تم اختيار البحث لعدة أسباب من أهمها:

- 1- إبراز المكانة التي يتمتع بها الأخفش الأوسط في الوسط النحوي.
 - 2- ذكر نماذج من آراء الأخفش الأوسط النحوية التي تتصف بالتيسير.
 - 3- بيان فضل الأخفش الأوسط في بعض الأعراب التي خدمت بعض القراءات القرآنية.
- إنّ آراء الأخفش النحوية بحاجة إلى دراسة توضح جانباً من جوانب التيسير التي نحسب أنه كان يقصده، وتناقش عدداً من آرائه في المسائل النحوية مناقشة يظهر من خلالها مدى صحة آرائه فيما ذهب إليه، والآثار المترتبة على آرائه تلك، وهذا مما أريد الوصول إليه في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- تحليل بعض آراء الأخفش (النماذج المختارة في هذه الدراسة) التي وردت في بعض أهم كتب إعراب القرآن الكريم.
 - 2- الغوص في أعماق النحو لاستخراج درر المعاني.
 - 3- اشتغال البحث على عدد من أهم المعربين الذين أعربوا القرآن الكريم.
- أهداف الدراسة: تكمن أهداف البحث في النقاط الآتية:

- 1- دراسة حياة الأَخْفَش الأوسط.
 - 2- استعراض آراء الأَخْفَش في بعض المسائل النحوية المشكل إعرابها.
 - 3- توثيق هذه الآراء من الكتب المختلفة التي نقلت آراء الأَخْفَش.
 - 4- الوقوف على كيفية روح النقاش العلمي السائدة بين العلماء في عصر الأَخْفَش الأوسط وبعض العلماء ممن أتى بعده.
 - 5- الموازنة بين آراء الأَخْفَش الأوسط وآراء غيره من بعض العلماء من خلال نماذج البحث.
 - 6- النظر في معنى التيسير النحوي من زاوية أخرى غير تلك التي نظر إليها بعض الدارسين والباحثين منذ زمن العالم الجليل ابن مضاء وحتى إلى عصرنا هذا.
 - 7- الإسهام في إثراء المكتبة العربية بورقة بحثية هادفة.
- منهج البحث:** اقتضت طبيعة هذا البحث أن أسألُ فيه سبيل المنهج الوصفي التحليلي في تعاملي مع النماذج المختارة من الآراء النحوية للأَخْفَش المشكِّلة لموضوعه؛ لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث، وما من شكِّ في أنَّ التحليل يُعمِّقُ الفهم من خلال الدراسة المتفحَّصة لمسائل البحث ورُبط جزئياً بعضها ببعض، وبذلك نصل - بإذن الله - إلى النتائج المقنعة.
- صعوبات البحث:** من أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتني في هذه الدراسة:
- 1- ضياع الكتب التي ألفها الأَخْفَش الأوسط ولم أفُف إلا على كتابه معاني القرآن.
 - 2- صعوبة الموازنة عند اختيار نماذج الدراسة في هذا البحث؛ وذلك نظراً لكثرتها وأهميتها وتأثيرها في كتب اللغة والنحو والتفسير، ومساحة البحث محصورة.
- الدراسات السابقة:** هناك دراسات سابقة في موضوع تيسير النحو -عموماً- منها على سبيل المثال:
- 1- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 2، بلا.
 - 2- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، عبدالله بن حمد بن عبد الله الحسين -رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1432هـ.
 - 3- تيسير النحو بين الواقع والمأمول، د. منيرة عبد الله ناصر الفريحي، بحث علمي منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد 35، أكتوبر 2013م.

4- مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين، أ. سميرة جدالين (ج . تلمسان) - كتاب إلكتروني - شبكة الإنترنت.

لخطوات المتبعة لدراسة مسائل هذا البحث:

1- جمعت بعض آراء الأخصائى المتعلقة بإعراب أو توجيه بعض الشواهد القرآنية مما اختلف فى إعرابه وتوجيهه، وقد تعمّدت جمعها من بعض كتب إعراب القرآن الكريم، وقمت بتوثيقها من مصادرها، وذلك للإشارة إلى اهتمام معربى القرآن الكريم برأى الأخصائى.

2- اجتهدت فى التثبيت من نسبة الآراء إلى أصحابها ما أمكننى ذلك.

3- قمت بعزو الآيات القرآنية.

4- ربّيت النماذج المختارة للدراسة (شواهد هذه الدراسة) وفق ترتيب آيات القرآن الكريم فى المصحف.

5- قمت بتحليل أقوال بعض العلماء فى كل مسألة من مسائل البحث. وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك ما أمكننى ذلك، مستعيناً فى الوصول إليها ببعض كتب النحو وبعض كتب إعراب القرآن الكريم القديمة والحديثة.

6- لم أترجم للأعلام نظراً لشهرة أكثرهم، وكذلك رأيت أن مثل هذا التراجم يزيد فى تقطيع النصوص والتحليل.

7- صنعت فهرساً فى نهاية البحث ذكرت فيه المصادر والمراجع مرتبة حسب الترتيب الهجائى (الألفبائى) فى نهاية البحث.

وقد بدأت البحث بمقدمة هى هذه، وفصل تمهيدى وآخر تطبيقي، متلوة بخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو الآتى:

أمّا المقدمة فقد تناولت فيها سبب اختيار موضوع البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه والصعوبات والدراسات السابقة وخطة البحث والخطوات التى اتبعتها فى دراسة المسائل النحوية.

الجانب التمهيدى: ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حديث موجز عن معنى التيسير ونشأته.

المبحث الثانى: ترجمة موجزة للعالم الكبير الأخصائى الأوسط.

المبحث الثالث: نبذة مختصرة عن القراءات.

الجانب التطبيقي: وفيه تم عرض النماذج المختارة وتحليلها ومناقشتها، وقد اخترت النماذج من القرآن الكريم؛ لأن نشأة النحو بالمقام الأول كانت خدمة للقرآن الكريم. ولا أزعجني أنني أتيت بجديد، "فالنحو - كما قالوا عنه - علم نضج حتى احترق، وإنما كان عملي دائرًا في نطاق الجمع، والتصنيف، والترتيب عند العرض" (أبو النصر، تيسير النحو والصرف، 1997م، صفحة المقدمة).

الخاتمة: وتناولت فيها أبرز نتائج هذه الدراسة، وذيلتها ببعض التوصيات.

أولاً: الجانب التمهيدي:

المبحث الأول: التيسير النحوي معناه ونشأته وذكر بعض مظاهره وبعض ضوابطه:

البحث في موضوع التيسير النحوي يدعونا إلى الوقوف على تعريف التيسير، ومعرفة هل يمكن أن يتناسب معنى التيسير -مفهومه عند دعاة التيسير النحوي- مع طبيعة القواعد النحوية؟ وإذا كان يتناسب معها فهل هذا التيسير على إطلاقه أو لابد من ضوابط تتم مراعاتها؟

معنى التيسير: التيسير في اللغة: "اللَّيْنُ وَالإِنْقِيَادُ يَكُونُ ذَلِكَ لِلإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَقَدْ يَسَّرَ يَسِيرٌ وَيَسَّرَهُ: لَيَّنَهُ ... وَيَسَّرَهُ أَي سَاهَلَهُ ... وَالْيُسْرُ وَالْيَسَارُ وَالْمَيْسَرَةُ وَالْمَيْسَرَةُ، كُتْلَةُ السُّهولةِ وَالغَيْ ... وَتَيْسَّرَ الشَّيْءُ وَاسْتَيْسَرَ تَسَهَّلَ ... اسْتَيْسَرَ اسْتَفْعَلَ مِنَ الْيُسْرِ، أَي مَا تَيْسَّرَ وَسَهَّلَ" (ابن منظور، 1955، ص 5 / 295، 296)، فمما سبق نلاحظ أن المعنى اللغوي للتيسير هو: انقياد الشيء للإنسان بلين وسهولة، فعندما نقول: التيسير النحوي فذلك يعني: تصيير القواعد النحوية سهلة ليئة. ويكاد لا يخلو كتاب من الكتب التي صُنفت في هذا الموضوع من التصريح في مقدماتهم: بأنهم يهدفون بمصنفاتهم إلى تحقيق السهولة والليونة والبعد عن التعقيد.. الخ، من ذلك مثلاً: أننا نجد في مقدمة كتاب تيسير النحو: "وهذه المحاضرات تتميز بسهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وقرب تناول، والبعد عن الخلافات النحوية حتى تلائم مدارك الطلاب" (المليحي، بلا، ص 5)، وهذا بالطبع عند من يرى أن الخلافات النحوية من أسباب تعقيد النحو.

لاشك أن التيسير المحمود مبدأ يحبه الإنسان الطبيعي، وهو أيضاً مبدأ أصيل في الشريعة الإسلامية، ومقصد من أهم مقاصد التشريع الإسلامي، يقول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (الآية 185 البقرة). وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم - قَالَ: يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا" (البخاري، 1422هـ، ص 8 / 30)، لكن التيسير المحمود هو التيسير المعتبر المضبوط بالضوابط التي تمنع الفوضى.

مفهوم التيسير النحوي عند النحاة المحدثين:

اطّلت على بعض أبحاث المعاصرين في تيسير النحو، منها مثلاً: الفريجي، تيسير النحو بين الواقع والمأمول، مجلة كلية الآداب سوهاج 2013م، و جدائين، مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين، ج . تلمسان-الكتروني- وغيرهما، فتبيّن لي أنّ النحاة المحدثين اختلفوا في مفهوم تيسير النحو، فمنهم من يرى أنه يتعلق بطبيعة المادة النحوية ذاتها، يقولون في تعريفه بأنه: "انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تأملاً وتفكيراً في طبيعة هذه المادة المدرّسة وكذلك في طبيعة تدريسها وغاياتها، ثم إعداداً لفرضياتها الخصوصية" (الفريجي، 2013، ص99)، ومنهم من يذهب إلى أنه يتعلق بكيفية تعليم النحو لا في النحو فيعرفون التيسير بأنه: "تكليف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلّمين" (الفريجي، 2013، ص99)، إلى غير ذلك مما ذكره الباحثون حول مفهوم التيسير، "لكنّهم أجمعوا على أنّه محاولة تقريب النحو للناشئة ولغير المختصين من المتعلّمين، أو محاولة إعادة النظر في القواعد النحوية القديمة وطرحها بأسلوب علمي رصين في ضوء التراث، أو تقديم النحو حالياً من العلل والتفريعات والتأويلات، سهل المتناول قريب المأخذ من أذهان المتعلّمين، باستخدام مناهج وطرائق تربوية مختلفة" (الفريجي، 2013، ص99).

نشأة الدعوة إلى التيسير:

نسمع عن بعض التيارات من هنا وهناك التي تطالب بالتخلص من صعوبة النحو وتدعو إلى تيسيره على الناشئة، بعد أن أصبحت صعوبة النحو العربي ظاهرة عامة في المدارس والجامعات، مما جعل جماعة من الدارسين المحدثين يرون أنه لا بد من التفكير في إيجاد حل للتعقيد النحوي. ويبدو أنّ كل تلك الدعوات قد تصدّى لها النحاة المحافظون الذين "يرفضون هذه الفكرة في النحو؛ لأنهم يرون أنّ النحو قد اكتمل وتمّ، ولا ينبغي الخوض في غمار هذه القواعد الثابتة منذ زمن طويل" (عبدالحמיד، 2002، ص 265، 266) فكان هذا مما قلّل من أثر تلك الدعوات والمطالبات فلم يكتب لها النجاح بين النحاة ولا بين غيرهم، ولم تنل من الشهرة ما يرفعها إلى مستوى كتابة المحافظين القدماء من النحاة" (عبدالحמיד، 2002، ص 265، 266). ومن يتأمّل في هذه الظاهرة يجد أنّها قديمة جديدة فالدعوة إلى تيسير النحو لها إشارات منذ عهد الأوائل، من ذلك مثلاً: أن مؤلفات بعضهم تضمّنت معنى التيسير النحوي، منها على سبيل المثال: كتاب الأوسط في النحو للأخفش الأوسط، كذلك مما يدل على هذه الظاهرة أيضاً ظهور المختصرات والمتون النحوية نظماً ونثرًا عبر مختلف العصور.

ومن كتب التيسير النحوي في العصر الحديث: كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، والجديد عند مهدي المخزومي، وتجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، والنحو الوافي لعباس حسن، وغير ذلك.
من مظاهر التيسير النحوي:

اختلف المحدثون - كما سبقت الإشارة - في تحديد مفهوم التيسير، واشتعل هذا الموضوع حتى إن كثيراً من أصحاب الرسائل العلمية وجدوا فيه أرضاً خصبة لدراساتهم ولأبحاثهم العلمية، فمنهم من كانت رسالته في نقد التيسير النحوي عند عباس حسن، وآخر عند شوقي ضيف.. الخ. وأنا هنا لست بصدد التحدث عن تلك المفاهيم ولا على ما نتج عنها من مظاهر التيسير النحوي، إنما ظهر لي أنّ هناك مظاهر للتيسير النحوي في بالغ الأهمية قد يراها البعض من زاوية أخرى أنّها من أسباب صعوبة النحو، لعل من أهمها: الاختلاف بين العلماء وتعدد الأعراب في المسألة الواحدة؛ ففيه مرونة وفسحة للمتكلم بحيث يختار ما يناسبه وما يناسب موضوعه والسياق الذي هو فيه، فللناظر في النص أنّ يأخذ بالإعراب الأسهل مادام معناه صحيحاً، أو بالإعراب الذي يؤدي إلى المعنى الذي يعتقد أنه الأصح.. الخ، كذلك تخريج القراءات وعدم الطعن فيها مادام سندها ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولهذا فوائد كثيرة لعل من أهمها: إقبال باب الطعن في القراءات القرآنية؛ هذا الباب الذي استغله بعض أصحاب النفوس المريضة ومنهم المستشرقون. ومن فوائده أيضاً: الدلالة على التوسع اللغوي الكبير، فكل قراءة = لهجة عربية..

ضوابط التيسير المعبر:

ليس كل تيسير معتبراً، بل إن من التيسير ما لو تتبعناه بلا ضوابط لاندروست معه معالم لغة القرآن الكريم؛ لذلك فإن الثوابت النحوية لا يصح إعمال التيسير فيها إلا لعراض الضرورة، ويجوز إعمال التيسير في ما لم يقيم عليه دليل صحيح، وفي ما يشبه هذا السياق يقول ابن القيم - رحمه الله -: "الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها... فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه. والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له" (ابن القيم، بلا، ص ص 1 / 330، 331) وهذا هو شأن النحو، فإنه في صلابة الحديد إذا تعرضت اللغة للخطر، وفي ليونة الحرير إذا كان المجال واسعاً ولا خطر يتهدد اللغة.

إنّ التيسير وإن كان - كما سبقت الإشارة - من المبادئ الأصيلية الحميدة وأنّ اللغة كلما كانت سهلة كلما سهل على الناس استعمالها، وأنّ التيسير سنة حميدة ترتضيها اللغات، إلا أنني أرى أنه لا نتيجة له

محمودة ما لم تتوفر فيه ضوابط تضبطه وتمنعه عن الانخراط في الفوضى، لذلك فإنه كي لا نضيّع لغة القرآن

الكريم بذريعة التيسير فلا بد من مراعاة ضوابط تضبط هذا التيسير لعل من أهمها:

1- أن يكون التيسير مضبوطاً بالدليل؛ فالقول بالتيسير لا بد له من دليل يسنده.
2- ألا يتعرض هذا التيسير للثوابت النحوية كحذف الإعراب التقديري والحليّ مثلاً، "أو رفض بعض الأصول النحوية كالتعليل، والتأويل، أو تخطئة منهج النحاة في أصول أخرى كالسمع والقياس ونظرية العامل" (الحسين، ٤٣٢هـ، ص 461)، وأستغرب أن يصدر مثل هذا عن بعض أعلام اللغة في عصرنا الحديث الذين هم على رأس قائمة الأعلام من حاملتي لواء حراسة اللغة العربية، المدافعين على لغة القرآن الذين ادحضوا شبهات المستشرقين وغيرهم.

3- ألا يُعمّم قياس مخالف للسمع، وقد كان من النتائج التي توصل إليها أحد الباحثين في بحثه الموسوم بتيسير النحو عند عباس حسن: أن "ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن من جواز القياس على ما له سماع مخالف بصورة مطلقة، قد يقودنا إلى التكلم بغير كلام العرب، كما أنه قد يُخلّ بالمعنى" (الحسين، ٤٣٢هـ، ص ص 464، 465).

4- ألا يؤدي هذا التيسير إلى هدم البناء النحوي القديم.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة لِعَلْمِ الكبير الأَخْفَشِ الأوسط:

اسمه ولقبه وكنيته:

هو "سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأَخْفَشِ الأوسط، وهو أحد الأَخْفَشِ الثَّلَاثَةِ المَشْهُورِينَ ... كَانَ مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ" (السيوطي، بلا، ص 1 / 590)، وقد عُرفَ بالأخفش الأوسط (ابن كثير، 1986، ص 10 / 293. والزركلي، 2002، ص 3 / 101)، تمييزاً له عن الأَخْفَشِين الآخرين المشهورين: "الأَخْفَشِ الصَّغِيرِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الأَخْفَشِ الكَبِيرِ أَبِي الحُطَّابِ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ المَجِيدِ الهَجْرِيِّ، شَيْخِ سَيِّوِيهِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، فَلَمَّا ظَهَرَ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ وَلُقِبَ بِالأَخْفَشِ أَيْضًا صَارَ سَعِيدُ بْنُ مسعدة هو الأوسط، والهَجْرِيُّ الأكبر، وعلى بن سليمان الأصغر" (ابن كثير، 1986، ص 10 / 293)، وقد تعارف الباحثون على أنه إذا أُطلق لقب الأَخْفَشِ فإنّ الذي يحضر في الذهن هو الأَخْفَشِ الأوسط؛ لأنه أشهرهم.

عصره:

برز الأخفش الأوسط في فترة ازدهار العلم في الدولة العباسية، حيث كانت روح العلم هي سيدة الزمان والمكان في ذلك الوقت، وقد عاش الأخفش في البصرة التي كانت تزخر في عصره بالعلماء والأعلام من النحويين واللغويين (السيوطي، بلا، ص 1 / 590، والزركلي، 2002، ص 3 / 102)، ثم انتقل إلى "بَعْدَادَ وَأَقَامَ بِهَا مُدَّةً، وَرَوَى وَصَنَفَ بِهَا" (السيوطي، بلا، ص 1 / 590). وقد كانت البصرة قرية من البداية الفصيحة مقصد علماء اللغة بغرض جمع المادة اللغوية، وعندما انتشرت العلوم العقلية خاصة في عصر المأمون تأثر البحث اللغوي والنحوي حينذاك بتلك العلوم العقلية وما فيها من العلل والبراهين.

بعض صفات الأخفش الأوسط العلمية والتخلُّقية:

أمَّا عن أخلاقه فقد كان الأخفش رجلاً خلوفاً، من ذلك مثلاً ما ترويه بعض كتب التراجم عن تواضع الأخفش: منها أنَّ سيبويه "جاءه الأخفش يوماً يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد منك، فقال له سيبويه: أتراني أشك في ذلك!" (الأنباري، 1985، ص 57)، علماً بأنَّ الأخفش "كَانَ أَسَنَ مِنْهُ" (السيوطي، بلا، ص 1 / 590).

وأما عن علمه فنجد في كتب التراجم أقوالاً كثيرة منسوبة لأصحابها من العلماء في توصيف الأخفش منها على سبيل المثال: "قال الميرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش... قال: وكان الأخفش أعلم النَّاسِ بالكلام، وأحذقهم بالجدل" (السيوطي، بلا، ص 1 / 590)، و"قال أبو العباس أحمد بن يحيى: حدَّثني سعيد بن سلم قال: دخل الفراء على سعيد بن سلم، فقال: قد جاءكم سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية، فقال الفراء: أما مادام الأخفش - يعني سعيد بن مسعدة - يعيش فلا" (القفطي، 1982، ص 2 / 39)، كذلك ف"للأخفش الأوسط كتب كثيرة في العروض والنحو والقوافي" (القفطي، 1982، ص 2 / 40) وقد كان "له في كل فن منها مذاهب مشهورة، وأقوال مذكورة عند علماء العربية" (الأنباري، 1985، ص 109) وكان شديد الحرص على نقاء اللغة، ذكر ابن الأنباري أنَّ الأخفش كان يقول: جنبوني أن تقولوا: (شر) وأن تقولوا: (ليس لفلان بخت)" (الأنباري، 1985، ص 109)، كما كان الأخفش أيضاً "الطريق إلى كتاب سيبويه فإنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد، ولم يقرأه سيبويه على أحد، وإنما قرئ على الأخفش بعد موت سيبويه. قال الميرد: لم يقرأ أحد كتاب سيبويه على سيبويه، وإنما قرئ بعده على الأخفش، وكان الأخفش أسن من سيبويه، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي وأبو عثمان المازني. وكان الأخفش يستحسن كتاب سيبويه كل الاستحسان" (الحموي، 1993،

ص 3 / 1374"، وكان -رحمه الله- "يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه وكان أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه" (الحموي، 1993، ص 3 / 1374، 1375).
أساتذته:

كان الأخفش يحضر حلقات العلم التي كانت في مساجد البصرة، وقد أخذ عن طائفة جلييلة من أشهر علماء البصرة وعلى رأسهم سيبويه (الذهبي، 1985، ص 14 / 482. وابن كثير، 1986، ص 10 / 293. والزركلي، 2002، ص 3 / 102)، حتى قيل: إنَّ الأخفش "أعلم من أخذ عن سيبويه" (الأنباري، 1985، ص 107) وصحب الخليل بن أحمد (القفطي، 1982، ص 1 / 41)، و أخذ عن يونس بن حبيب وأبي زيد الأنصاري البصري و"الْكَلْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَهَشَامِ بْنِ عُزُورَةَ" (السيوطي، بلا، ص 1 / 591)، وبالجملة فقد "أخذ عَمَّنْ أخذ عنه سيبويه" (الأنباري، 1985، ص 108) وفي هذا إشارة إلى أنَّ الأخفش تتلمذ على أساتذة سيبويه. واطلع على مؤلفات كثير من العلماء كمؤلفات أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى (القفطي، 1982، ص 2 / 37)،

مصنفاته:

للأخفش الأوسط " كتب مستحسنة" (القفطي، 1982، ص 2 / 39)، منها: معاني القرآن والاشتقاق والأوسط في النحو والمقاييس في النحو وكتاب المسائل الكبير وكتاب وقف التمام وكتاب الأصوات وكتاب صفات الغنم وعلاجها وأسنانها وكتاب القوافي وكتاب العروض وكانت له مشاركة في علم العروض -وهو الذي أضاف البحر المتدارك إلى الخمسة عشر بحراً التي أحصاها الخليل- وكتاب الأربعة وكتاب الملوك وكتاب معاني الشعر وكتاب المسائل الصغير وكتاب التصريف وشرح أبيات المعاني ومعاني الشعر وكتاب الأصوات (الحموي، 1993، ص 3 / 1376، والقفطي، 1982، ص 2 / 42، والسيوطي، بلا، ص 1 / 591، وابن كثير، 1986، ص 10 / 161. والزركلي، 2002، ص 3 / 102) كذلك تذكر بعض كتب التراجم أنه قد "وضع... كتباً في النحو ومات قبل إتمامها" (الحموي، 1993، ص 3 / 1376). وكان يعتمد على السماع عن العرب نظماً ونثرًا اعتماداً كبيراً، وهذا مما شهد له به علماء عصره، كما شهدوا له بأنه كان ثقة صادقاً فيما يرويه، قال عنه "أبو العباس أحمد بن يحيى: أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته الأخفش... وكان يقال له: الأخفش الراوية" (القفطي، 1982، ص 2 / 39).

تلاميذه:

بما أنّ الأحفش "من أكابر أئمة النحويين البصريين، و... أعلم من أخذ عن سيويه" (الأنباري، 1985، ص 107)؛ لذلك فمن الطبيعي أن يكون قد أخذ عنه عدد كبير من طلبة العلم من ذوي الشهرة الواسعة في ميادين اللغة والنحو، من البصريين والكوفيين، نذكر منهم على سبيل المثال: المازني والجرمي (القفطي، 1982، ص 2 / 40) والسجستاني والرياشي والكسائي والفراء وهشام الضرير (القفطي، 1982، ص 2 / 37، 38. والسيوطي، بلا، ص 1 / 591).. الخ، واعترف له الكسائي إمام المذهب النحوي الكوفي بالفضل، وقرأ عليه كتاب سيويه (القفطي، 1982، ص 2 / 40).

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته فقيل: "مات سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: إحدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ" (السيوطي، بلا، ص 1 / 591، والحموي، 1993، ص 3 / 1376).

المبحث الثالث: نبذة مختصرة عن القراءات وعلاقتها بالدرس النحوي:

القراءات في اللغة: جمع القراءة، تقول: "قرأت الكتاب قراءةً وقُرأناً، ومنه سُمِّيَ الْقُرْآنُ. وأقرأه القرآن، فهو مُقْرَأٌ... والأصل في هذه اللَّفْظَةِ الْجُمُوعُ، وكلُّ شيءٍ جَمَعْتَهُ فَقَدْ قَرَأْتَهُ... والافتراء: افتعالٌ من القراءة" ابن منظور، 1955، ص 1 / 129. والفيروزآبادي، بلا، ص 1 / 24)، وفي القاموس المحيط: "القراءة: وضع الحروف مواضعها في بيانٍ ومَهْلٍ" (الفيروزآبادي، بلا، ص 4 / 89).

القراءات في الاصطلاح: اختلف علماء القراءات في تعريف القراءات، منها: أنّها "اخْتِلافُ الْفَاطِ الْوَحْيِ الْمَدْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا" (الزركشي، 1957، ص 1 / 318)، وعرفها بعضهم بتفصيل أكبر فقال: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ اِحْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا بَحْلٌ إِنَّكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءً كَانَتْ عَنِ الْأَيْمَةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَفَ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطِيقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَادَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ" (ابن الجزري، بلا، ص 1 / 9). ويذهب بعض العلماء إلى أنّ "المؤتاتر: القراءات السبعة المشهورة، والآحاد: قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة والشاذ: قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم" (السيوطي، 2003، ص 1 / 152)، قال الزركشي: "وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال

لِلْإِجْتِهَادِ فِيهَا" (الزركشي، 1957، ص 1 / 322)؛ ذلك أنّ "القراءات توقيفية وليست اختيارية، خلافاً لجماعة منهم الزمخشري" (الزركشي، 1957، ص 1 / 322)، وقال ابن تيمية: "وَسَبَبُ تَنْوُوعِ الْقِرَاءَاتِ فِيمَا احْتَمَلَهُ خَطُّ الْمُصْحَفِ: هُوَ تَجْوِيزُ الشَّارِعِ وَتَسْوِيعُهُ ذَلِكَ لَهُمْ؛ إِذْ مَرَجَعُ ذَلِكَ إِلَى السُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ لَا إِلَى الرَّأْيِ وَالِإِبْتِدَاعِ" (ابن تيمية، بلا، ص 13 / 402).

للقرارات الفصل في حفظ لهجات العرب:

كل قراءة تمثل لهجة من لهجات العرب، فلولا هذه القراءات لَمَا عرف الكثيرون من بني الإنسان هذه اللهجات، التي لا زال يرددها وينطق بها الملايين من شتى بقاع الأرض بما فيهم العربي، وغير العربي" (محيسن، 1984، ص 1 / 82).

ما الحكمة من اشتغال القراءات على اللهجات العربية؟ لعلّ من أهم تلك الحكم -والله أعلم-:

1- "توحيد العرب الذين كانوا متفرقين قبل نزول القرآن بحيث تجدد كل قبيلة في (القرآن) الذي هو دستور الجميع، ألفاظاً من اللهجة التي تتكلم بها، وفي ذلك شرف عظيم للجميع" (محيسن، 1984، ص 1 / 82).

2- "إيجاد لغة واحدة تكون اللغة النموذجية للعرب جميعاً، هي تلك اللغة المتكاملة، والتي تعتبر من أرقى اللغات وأعذبها وأبلغها، ألا فهي لغة (القرآن) التي جاءت ممثلة لمعظم القبائل العربية" (محيسن، 1984، ص 1 / 82).

علاقة القراءات بالدرس النحوي:

"الإجماع منعقد على أنّ القرآن الكريم وقراءاته المثلى الأعلى في بناء القاعدة النحوية؛ لأنه كلام الله وبأفصح اللغات، ولم تكن نتوقع أنّ يلجأ بعض النحويين والمفسرين إلى وصف بعض القراءات بالضعف أو اللحن أو الشذوذ، أو غير ذلك ... فهم عندما تصطدم الشواهد النحوية خصوصاً بقواعدهم وأقيستهم وأصولهم يردونها ويصفونها بالأوصاف السابقة" (الفراية، 2006، ص 32، 33)، قال السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازها في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلاً به" (السيوطي، 1988، ص 37). والغريب أنّ بعض النحاة يحتجون ببيت شعر مجهول قائله، ويطعنون في صحة إحدى القراءات؟ وقد قال

سيبويه: "القراءة لا تُخالف؛ لأنَّ القراءة السُّنَّةُ" (سيبويه، 1988، ص 1 / 148)، كذلك "قال ابنُ خالويه في شرح الفصيح: قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وَرَدت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلافَ في ذلك" (السيوطي، 1987، ص 1 / 213)، وقال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أو آحاداً أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يُجْزِ القياس عليه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة" (السيوطي، 1988، ص 36).

ثانياً: الجانب التطبيقي:

اخترت النماذج التطبيقية من القرآن الكريم؛ لأن نشأة النحو بالمقام الأول كانت خدمة للقرآن الكريم، ولا أزعجني أي أتيت بمجديد، "فالنحو - كما قالوا عنه - علم نضج حتى احترق، وإنما كان عملي دائراً في نطاق الجمع، والتصنيف، والترتيب عند العرض" (أبو النصر، 1997، صفحة المقدمة)، ونظراً لضيق المقام؛ انحصرت هذه الدراسة في أربعة نماذج، ولما كانت هذه النماذج التطبيقية من القرآن الكريم؛ فقد جعلت ترتيبها في البحث بحسب ترتيب الآيات بالمصحف الشريف، وفيما يلي عرضٌ لتلك النماذج بحسب الترتيب المذكور:

النموذج الأول: مسألة الإعراب بالعلامات الفرعية:

الشاهد هنا: قراءة أبي عمرو من بعض طُرُقهِ (ابن مالك، 1990، ص 1 / 53، والأندلسي، بلا، ص 1 / 196): «قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا» (الآية 48 القصص) بتشديد الظاء، وموطن الشاهد هو (تظَاهراً) "وأصله (تتظاهران)، فأدغم التاء في الظاء" (الأندلسي، بلا، ص 1 / 196) فعل من الأفعال الخمسة محذوف النون بدون سبب، فهل هذه القراءة دليل على أنَّ النون ليست علامة إعراب في الأفعال الخمسة؟ أو أنَّ هذه القراءة من القراءات الشاذة؟ وما رأي الأخصش في هذه المسألة؟

عرض المسألة:

وللإجابة عن هذه الأسئلة فإنه لا بدّ من المرور بأقوال بعض العلماء - ومنهم الأخصش - في كلٍّ من إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة؛ وذلك بغرض الوصول إلى الحقيقة العلمية في مسألتنا؛ فإنَّ المصطلح المستعمل في مسألة من تلك المسائل قد نجده في غيرها بشكل أوضح وأدق، فينسحب هذا على ذلك، وفيما يلي عرضٌ لما نحن فيه:

اختلف العلماء في علامات إعراب الأسماء الستة فمنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً، أي: (من مكانين)، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف، وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة؛ قدرها بعضهم على الحروف (ا،و،ي)، وقدرها آخرون على الحروف التي قبل هذه الحروف وذكروا أنّ حركة المناسبة لهذه الحروف هي المانع من ظهور حركات الإعراب، وفصل بعض النحاة فقالوا: إنّ (فاك) و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف، وإنّ (أباك، وأحاك، وحماك، وهناك) معربة بالحروف.. الخ (الأندلسي، 1998، ص ص 2 / 837 ، 838).

ولعل أيسر هذه الآراء وأوضحها أنّ تكون هذه الحروف هي علامات الإعراب: الألف للنصب والواو للرفع والياء للجر، فإذا كان ذلك كذلك فإنّ وجود هذه الحروف باعتبارها علامات للإعراب هو ذاته دليل على أنّ هذه الأسماء معربة لا مبنية، وهذا هو رأي الأخصف كما سيتضح من البيان التالي: يقول أبو حيان: "ذهب الأخصف: إلى أنّها دلائل الإعراب وأختلّف في تفسير قوله، فقال الزجاج والسيرافي: معناه أنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حرف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وقال ابن السراج وابن كيسان معنى قوله: إنّها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، فهذان قولان في تفسير قول الأخصف" (الأندلسي، 1998، ص ص 2 / 837 ، 838، والسيوطي، 2007، ص 1 / 138) وبذلك يتبيّن لنا أنّ نحاة متقدمين اختلفوا في تفسير عبارة الأخصف، ويظهر لي أنّ رأي الأخصف في هذه المسألة هو: أنّ الأسماء الستة معربة بالحروف، وأنّ وجود هذه الحروف دليل على أنّ هذه الأسماء معربة لا مبنية، ومما يؤيدني في هذا الاستنتاج ما ذكره أبو حيان عندما قال: "قال صاحب البسيط: قال الأخصف: هي زوائد، دوال على الإعراب كالحركات" (الأندلسي، 1998، ص 2 / 838) فهذا نص صريح من الأخصف يفتر النص السابق بالمعنى الذي ذكرته، فقد شبّه الحروف هنا بالحركات. كذلك سيأتي بعد قليل تفسير أبي علي الفارسي لعبارة الأخصف يمثل هذا أيضاً، وذلك في نص آخر يتعلّق بمسألة إعراب المثني والجمع، وهي أيضاً مسألة خلافية بين العلماء حيث اختلف النحاة في علامات إعراب المثني وجمع المذكر السالم هل هو بحركة مقدرة قبل الحروف أو على الحروف أو أنّ الحروف دلائل أو... الخ؟ واختلفوا هنا أيضاً في تفسير عبارة الأخصف في هذه المسألة، يقول السيوطي: "إعراب المثني والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدون مثلاً وهو رأي الأخصف" (السيوطي، 2007، ص ص 1 / 177 ، 178) ثم ذكر تفسير أبي علي لعبارة الأخصف فقال: "وقيل الحروف دلائل إعراب بمعنى أنّك

إذا رَأَيْتَهَا فَكَأَنَّكَ رَأَيْتَ الْإِعْرَابَ، وَبِهِ فَسَّرَ أَبُو عَلِيٍّ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ " (السيوطي، 2007، ص ص 1 / 177، 178)، فهذا التفسير أيضاً نصٌّ صريح يدل على أنَّ أبا علي الفارسي قد فهم أنَّ إعراب المثني وجمع المذكر السالم عند الأخفش يكون بالعلامات الفرعية (الحروف)، ويمكن الاستفادة من تفسير أبي عليِّ هذا وكذلك تفسير الأخفش نفسه -الذي سبق ذكره وهو: "دوالٌّ على الإعراب كالحركات"- إذا عمَّناها على تعبير الأخفش (دلائل إعراب، أو دليل إعراب) ليشمل بذلك أيضاً إعراب الأفعال الخمسة، يقول أبو حيان: "والمضارع المتصل به ألف اثنتين نحو: يفعلان، وتفعلان، وواو الجمع نحو: يفعلون، وتفعلون، وتاء المؤنث نحو: تفعلين: ذهب الجمهور إلى أنه معرب بثبوت النون في الرفع، وبجذفها في الجزم والنصب، حمل النصب على الجزم، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر، وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف، وإلى هذا ذهب السهيلي" (الأندلسي، 1998، ص ص 2 / 842، 843) كذلك يقول السيوطي: " وقيل الإِعْرَابُ بحركات مقدرة قبل الثلاثة [أي: قبل الأحرف الثلاثة: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة] والنون دليل عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَالسَّهَيْلِيُّ " (السيوطي، 2007، ص ص 1 / 200 - 202) فيكون معنى (والنون دليل عليها) أي: والنون دليل على الإعراب كالحركات وبذلك نصل إلى أنَّ إعراب الأفعال الخمسة عند الأخفش أيضاً هو بالحروف؛ ومما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره السيوطي في خلاف العلماء في مسألة هل تحذف نون الرفع أو نون الوقاية؟ فكان مما ذكره في هذا ما يلي: "ذهب أكثر المتأخِّرين إلى أنَّ الْمَحذُوفَ نونُ الْوَقَايَةِ وَعَلَيْهِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ وَالصَّغِيرُ وَالْمَبْرَدُ وَأَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ جَنِيٍّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى إِعْرَابٍ فَكَانَتْ أَوْلَى بِالْحَذْفِ؛ وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِتَقْيِ الْفِعْلِ مِنَ الْكُسْرِ وَقَدْ أَمَكْنَ ذَلِكَ بِنُونِ الرَّفْعِ فَكَانَ حَذْفُهَا أَوْلَى؛ وَلِأَنَّهَا دَخَلَتْ لغير عامل وَنُونِ الرَّفْعِ دَخَلَتْ لِعَامِلٍ فَلَوْ كَانَتْ الْمَحذُوفَةُ لَزِمَ وَجُودُ مُؤَثَّرٍ بِلاَ أَثَرٍ مَعَ إِفْكَانِهِ الْمُقَدَّرِ كَالْمَوْجُودِ" (السيوطي، 2007، ص ص 1 / 200 - 202) إذن؛ فالذي يظهر من تحليل السيوطي السابق: أنَّ المعنى: هو أنَّ النون في الأفعال الخمسة عند الأخفش هي نون الرفع، أي: هي علامة الإعراب؛ فوجودها دليل على أنَّ الفعل مرفوع؛ ولذلك سُمِّيت نون الرفع.

خلاصة القول: إنَّ اختلاف النحاة في تفسير عبارة الأخفش لا يخلو من فائدة؛ إذا جمعنا بين كلا التفسيرين: أي: أنَّ النون تكون علامة للإعراب في الأفعال الخمسة إذا كانت موجودة أو محذوفة بسبب عامل الجزم أو النصب، ولعلَّ هذا ما يقصده ابن عصفور عندما قال: "لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب لا حرف إعراب" (الأندلسي، 1998، ص ص 2 / 842، 843).

وبناء على كل ما تقدم فإنه يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها: إذا كانت النون موجودة، أو محذوفة بسبب عامل فإنها باتفاق النحاة علامة إعراب.

أما إذا كانت محذوفة ولا عامل لحذفها فعندها يكون الإعراب بعلامات مقدّرة على الأحرف الثلاثة التي قبلها وهي: الألف أو الواو أو الياء؛ لأنّ "نون الرفع قد تحذف دون سبب" (ابن مالك، 1990، ص 1 / 52) قال ابن مالك: "ومن حذفها في الرفع نثرًا قراءة أبي عمرو من بعض طُرُقهِ ﴿قَالُوا سَاجِرَانِ تَطَّاهَرَا بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا" (ابن مالك، 1990، ص 1 / 53، وابن مالك، 1405هـ، ص 229. والأندلسي، 1998، ص 2 / 845. والأندلسي، 1420هـ، ص 3 / 209. والسمين الحلبي، بلا، ص 3 / 247)، ففي مثل هذه المواطن يكون الإعراب بالمقدّر أولى من الطعن في النص، وأولى من التأويل، مادام ذلك الإعراب منسوباً إلى مَنْ يوثقُ بعلمه، وهذا مظهر من مظاهر التيسير النحوي.

الأنموذج الثاني: مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل إذا كان هذا الضمير معمولاً لاسم الفاعل:

الشاهد هنا هو: قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلِكَ﴾ (الآية 33 العنكبوت) بنصب (أهلك) فهل (أهل) منصوب لأنه معطوف على الضمير المتصل باسم الفاعل (الكاف) في (منجوك)؟ أو أنّ هذا الإعراب مخالف للقاعدة النحوية وبالتالي لا بدّ من تقدير عامل للنصب هنا؟

عرض المسألة:

هذه المسألة هي إحدى المسائل التي وقع فيها اختلاف بين النحاة، وهي مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل إذا كان هذا الضمير معمولاً لاسم الفاعل ومتصلاً به، إلا أنني رأيت أنه من تمام الفائدة لما نحن فيه أن نذكر أهم تفاصيل المسألة الأم -ولو بشكل موجز وسريع- وهي مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل حيث اختلفت النحاة في بعض تفاصيلها؛ فالضمير المتصل المعطوف عليه إما أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، وفيما يلي عرض سريع لأهم تفاصيل المسألة:

أما مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع فقد ذكر ابن مالك أشهر رأي نحوي فيها بقوله:

وإن على ضمير رفع متّصل ** عطف فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما، وبلا فصل يرد** في النظم فاشياً، وضعفه اعتقد

والمعنى باختصار: هو أنّ أكثر النحاة على جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بعد تأكيد ذلك الضمير المتصل إمّا بضمير منفصل كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (الآية 34 البقرة) أو بغيره كالمفعول به، أو لا النافية كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ (الآية 149 الأنعام)، ومنعوا العطف في غير ذلك؛ "لأنّ ما وَرَدَ قَلِيلًا عَنِ الْعَرَبِ لَا يُعْدُونَهُ فَصِيحًا، وَلَا يَجْعَلُونَهُ قَاعِدَةً بَلْ يُسَمُّونَهُ شَادًّا، وَهَذَا مِنْ اصْطِلَاحَاتِهِمْ، وَمِثْلُ هَذِهِ اللَّغَاتِ الَّتِي لَمْ يُنْقَلْ مِنْهَا شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ قَدْ تَكُونُ فَصِيحَةً" (القلموني، 1990، ص 4 / 273) ومع ذلك لم تُعْتَمَد، فإنّ أمكن التأويل فهو الحل، وإلا فالحكم بالشذوذ أو اللحن، في حين أنه لو اعتمد هؤلاء النحاة الجواز لما كانت هناك حاجة إلى التأويل ولا إلى الحكم بالشذوذ أو اللحن خاصة والمعنى صحيح باعتماد هذا الجواز الذي ذهب إليه بعض النحاة، واختاره بعض المتأخرين كابن مالك وغيره يَمُنُّ جَوَزُوا هذا العطف بلا شرط الفصل؛ لورود السماع به عن العرب نظما ونثرا والنظم أكثر (ابن عقيل، بلا، ص 3 / 174، 175) ومع ذلك يذهب بعض النحاة إلى أنّ هذا العطف مع ضعفه جائز في السعة (الأشموني، 1998، ص 2 / 393)، "ووجه ضعفه: أنّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل" (المكودي، 2005، ص 230)، ومن أدلة النحاة الذين جَوَزُوا هذا العطف بلا شرط: "ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) برفع (العدم) عطفًا على الضمير المستتر في (سواء)؛ لأنه مؤول بمشتق: أي (مستوٍ هو والعدم) وليس بينهما فصل" (الأشموني، 1998، ص 2 / 393)، وقال النحاس: "بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكّم في كلامها ونجعل الشعر خارجا عنه؟" (النحاس، 1421هـ، ص 5 / 63).

وأما "الضمير المرفوع المنفصل [ف] بلا يحتاج إلى فصل... وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل" (ابن عقيل، بلا، ص 3 / 175، 176)، فالضمير المتصل المنصوب كالماء في: (علّمته) "لا يستقبح العطف عليه؛ لأنه ظاهر لم يختلط بالفعل حتى صار كبعض أجزائه كضمير المرفوع، ولا يقوم مقام التنوين في موضع ما كضمير المجرور، وذلك أن ضمير المنصوب لا يتصل إلا بالفعل نحو: منعه وقتلته، ولا يُنَوَّنُ الفعل قط. وضمير المجرور إما أن يتصل باسم فيقوم فيه مقام التنوين، أو بحرفٍ نحو: (به) و(بك)، واتصّله بالحرف كاتصّله بالاسم" (الواحيدي، 1430هـ، ص 6 / 290).

وهذا بخلاف الضمير المحرور فإنه "لا يُعطف عليه إلا بإعادة الجارّ له ... هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف (ابن مالك) وأشار إليه بقوله:

وَعَوُّدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ** ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَا زَمًا قَدْ جُعِلَا

وليس عندي لا زماً؛ إذ قد أتى ** في النثر والنظم الصحيح مُثَبِّتًا" (ابن عقيل،

بلا، ص ص 3 / 175، 176) وهنا أيضاً اصطدم النحاة -الذين يمنعون عطف الاسم الظاهر على الضمير المحرور إلا بإعادة الخافض- ببعض النصوص العربية وعلى رأسها بعض القراءات القرآنية، فقد اختلف القراء "في نصب الميم وكسرها من قوله: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ فَقَرَأَ حَمْرَةَ وَحَدَهُ ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ خَفِضًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ نَصْبًا" (البغدادي، 1400هـ، ص 226، وابن خالويه، 1401هـ، ص 118، والفارسي، 1993، ص 3 / 121، والنيسابوري، 1981، ص 175، وابن الجزري، بلا، ص 2 / 247. والقاضي، بلا، ص 1 / 75) فالخفص "بالعطف على المكْنِيّ في (به) كما يقال: سألتك بالله والرحم" (الواحدي، 1430هـ، ص 6 / 287) قال الفراء: "خَفِضُ (الأرحام) ... هُوَ كَقَوْلِهِمْ: بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ وَفِيهِ قَبْحٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَرُدُّ مَخْفُوضًا عَلَى مَخْفُوضٍ وَقَدْ كُنِيَ عَنْهُ" (الفراء، بلا، ص 1 / 252)، يقصد: أن (الأرحام) معطوف على الضمير في (به)، ولا يجوز عطف الظاهر على المكْنِيّ المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر، وهذا يوافق رأي سيبويه الذي يقول: "وما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المحرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنونين، فصارت عندهم بمنزلة التنونين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم" (سيبويه، 1988، ص 2 / 381)، ورأي كلٍّ من سيبويه والفراء في هذه المسألة هو الرأي المعتمد عند أكثر النحاة، قال الواحدي: "وضعت النحويون كلهم هذه القراءة واستقبحوها" (الواحد، 1430هـ، ص 6 / 287) قوله: (كلهم) استعمال مجازي يريد به الأكثرية؛ لأنه لا إجماع من النحاة على منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المحرور من غير إعادة الخافض؛ فأكثر الكوفيين -ولا أقول كلهم كما يقول بعض النحاة؛ لأنّ رأي الفراء موافق لرأي البصريين في هذه المسألة -وقد سبق ذكر نصه قبل قليل- فالصحيح: أنه لا إجماع من النحاة على هذا المنع، وكذلك لا إجماع من الكوفيين على تجويز عطف الاسم الظاهر على الضمير المحرور إلا بإعادة الخافض-

إذن؛ فأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، قال ابن خالويه: "فأما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض ... وقال بعضهم: ... إذا كان البصريون لم يسمعو الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم" (ابن خالويه، 1401هـ، ص118)، وقال الألويسي: "قرأ حمزة بالجر، وخُرجت في المشهور على العطف على الضمير المجرور، وضَعَف ذلك أكثر النحويين بأنَّ الضمير المجرور كبعض الكلمة؛ لشدة اتصاله بما فكما لا يعطف على جزء الكلمة لا يعطف عليه" (الألويسي، 1415هـ، ص 2 / 395) ولا شكَّ أنَّ "المعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً للمعطوف عليه، والمضمَّر المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل، وذلك أن الكاف والهاء في قولك: (به) و(بك) ... صار كالتنوين؛ فلأنَّ المضمَّر المجرور أيضاً قد صار عَوْضاً من التنوين إذا اتصل باسم، نحو: غلامك، وغلامه، وغلامي، وأيضاً فإنه على حرف كما أن التنوين على حرف" (الواحدى، 1430هـ، ص 6 / 288) ومما يدل على أنَّ الضمير المتصل "قد جرى عندهم مجرى التنوين: حذفهم الياء من المتبادى المضاف في الاختيار كحذفهم التنوين من المفرد وذلك قولهم: يا غلام، وهو أكثر في الاستعمال من: يا غلامي، فشابه المضمَّر المجرور التنوين من هذه الوجوه. وإذا كان كذلك خرج عن حدِّ الاسم وصار بمنزلة الحرف، فلم يعطف على المضمَّر المجرور لخروج المعطوف عليه عن شَبَه الاسم إلى شَبَه الحرف" (الواحدى، 1430هـ، ص 6 / 288)؛ لذلك كله استقبحوا عطف "اسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه" (الواحدى، 1430هـ، ص 6 / 288)، إلى "غير ذلك مما قالوه في تضعيف هذه القراءة" (طنطاوي، 1997، ص 3 / 22).

ويبدو لي أنَّ التعليقات التي سبق ذكرها بخصوص منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور لم تُرض بعض العلماء المانعين أيضاً، ونلمح ذلك بوضوح في قول الزجاج مثلاً الذي قال بعد أن ذكر مثل ما سبق: "وقد فسر المازني هذا تفسيراً مُقْبِعاً" -فكان التفسير الأول لم يكن مقنعاً عنده، ثم ذكر تفسير المازني- "فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول مررت بزيد و(ك) فكذلك لا يجوز مررت بك و(زيد) وقد جاز ذلك في الشعر" (الزجاج، 1988، ص 2 / 6، 7) كذلك أشاد بعض معرري القرآن الكريم بتفسير المازني السابق (الواحدى، 1430هـ، ص 6 / 291).

وبالمقابل فإنه "قد دافع كثير من المفسرين عن هذه القراءة التي قرأها حمزة، وأنكروا على النحويين تشنيعهم عليه" (طنطاوي، التفسير الوسيط، 1998، ص 3 / 22)؛ لأنَّ هذا التشنيع تعلق ببعض القراءات،

خاصة وأنه قد "كثُر في كلام العرب شعراً ونثراً عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار" (مناهج جامعة المدينة العالمية، بلا، ص332)، ومن هؤلاء المعربين: الفخر الرازي والقرطبي وأبو حيان والألوسي وغيرهم، قال الرازي: "واعلّم أنّ هذِهِ الْوُجُوهَ لَيْسَتْ وَجُوهًا قَوِيَّةً فِي دَفْعِ الرُّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي اللَّغَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَمَزَةَ أَحَدِ الْفُرَاءِ السَّبْعَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، بَلْ رَوَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْقَطْعَ بِصِحَّةِ هَذِهِ اللَّغَةِ، وَالْقِيَّاسُ يَتَضَاعَلُ عِنْدَ السَّمَاعِ لَا سِيَّمَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَقْيَسَةِ الَّتِي هِيَ أَوْهَنُ مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ" (الرازي، 1420هـ، ص 9 / 480).

ومما ورد في تفسير القرطبي: "وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَيْمَةِ الدِّينِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا أَيْمَةُ الْفُرَاءِ نَبَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَاتُرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَذَا فَهَذَا فَذَلِكَ فَقَدْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَفْبَحَ مَا قَرَأَ بِهِ، وَهَذَا مَقَامٌ مَحْدُورٌ، وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ أَيْمَةُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ، فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُتَلَقَى مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي فَصَاحَتِهِ" (القرطبي، 1964، ص 5 / 4). وقال أبو حيان: "الْعَطْفُ الْمُضْمَرُ الْمَحْرُورُ فِيهِ مَذَاهِبٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ فِيهَا، وَهَذَا مَذَهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَيُونُسَ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ، وَالْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الشَّلُوبِيِّينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ إِنْ أُكِّدَ الضَّمِيرُ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ فِي الْكَلَامِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وَزَيْدٍ، وَهَذَا مَذَهَبُ الْجَرْمِيِّ. وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقًا، لِأَنَّ السَّمَاعَ يُعْضِدُهُ، وَالْقِيَّاسَ يُفَوِّيه" (الأندلسي، 1420هـ، ص 2 / 387) كذلك قال في موضع آخر: "وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَتَبِعَهُمْ فِيهِ الرَّمَحْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ: مِنْ امْتِنَاعِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَحْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَمِنْ اعْتِلَاهِمْ لِذَلِكَ غَيْرَ صَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ. وَقَدْ أَطْلَقْنَا الْإِحْتِجَاجَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (الآية 215 البقرة) وَذَكَرْنَا ثُبُوتَ ذَلِكَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ نَثْرًا وَنَظْمًا، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا" (الأندلسي، 1420هـ، ص 3 / 499)، ثم دافع أبو حيان على قراءة حمزة صالحًا ورعًا ثقةً في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَأَحْكَمَ الْقِرَاءَةَ وَلَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأُمُّ النَّاسِ سَنَةَ مِائَةٍ، وَعَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ مِنْ نُظْرَائِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَمَنْ تَلَامِيذِهِ: جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِمَامُ الْكُوفَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ أَبُو الْحَسَنِ الْكِسَائِيُّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ: غَلَبَ حَمَزَةُ النَّاسِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْفَرَائِضِ... وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِقَوْلِ نَحْوَةِ الْبَصْرَةِ وَلَا

غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِثَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِثَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِنْحَاظٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا أَصْحَابَ الْكُتَابِ الْكُتَانِيَّينَ الْمُسْتَعْتَلُونَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْعُلُومِ الْأَخِذُونَ عَنِ الصُّحُفِ دُونَ الشُّيُوخِ" (الأندلسي، 1420هـ، ص 3/500). وقال الألويسي: "أول من شَنَّ على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد حتى قال: لا تحل القراءة بها، وتبعه في ذلك جماعة، منهم: ابن عطية" (الألويسي، 1415هـ، ص 2 / 395) كما دافع الألويسي على قراءة جرّ الأرحام وعلى صاحبها -بمثل دفاع أبي حيان الذي سبق ذكره- وكان مما قاله في ذلك: "ومع هذا لم يقرأ بذلك وحده بل قرأ به جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس وإبراهيم النخعي والحسن البصري وقتادة ومجاهد وغيرهم- كما نقله ابن يعيش- فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجساسة والبشاعة وربما يُخشى منه الكفر" (الألويسي، 1415هـ، ص 2 / 395). كذلك يقول أحد الباحثين المعاصرين: "تمسك معظم النحويين بالقاعدة المعروفة لدى البصريين، التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض. ولو أنعمنا النظر في القرآن الكريم لرأينا شواهد كثيرة، ورد فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض. ولا أدري لم أهملها النحاة؟! مع أنهم احتجوا بأبيات شعر سمعت عن بعض العرب، وبنصوص من كلام العرب الفصحاء، وكتاب الله قمة الفصاحة والبيان" (المحيمي، 1426هـ، ص 30).

خلاصة القول:

لا خلاف بين النحاة في مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المنفصل، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل. وينحصر الخلاف في مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل إلا بتوكيده، وعلى الضمير المجرور إلا بإعادة الجواز له سواء كان ذلك الجواز حرفاً أو اسماً. أما عن مسألة موضوعنا التي هي: إذا كان الضمير المنصوب معمولاً لاسم الفاعل وكان متصلاً باسم الفاعل فإنه يجب عند سيبويه والمحققين الإضافة أي: يُجَدَّفُ التَّنوين للإضافة ويُضَافُ اسم الفاعل إلى معموله فيكون المعمول (وهو الضمير المتصل) في محل جر مضاف إليه، فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر وجب التأويل؛ لأنَّ الاسم الظاهر لا يجوز عطفه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجواز وهذا من أصول القواعد المعروفة عن البصريين وقد سبقَت بعض النصوص في هذا. وذهب الأخفش ومن معه من النحاة إلى أنَّ هذا الضمير في موضع نصب (الأندلسي، 1998، ص 5 / 2275). "وأنَّ التَّنوين والنون حُدفاً لِلطَّافَةِ الضمير" (الأندلسي، بلا، ص 10 / 339) أي: "لشدة

طلب الضمير الاتصال بما قبله "الألوسي، 1415هـ، ص 10 / 360. والنعماني، 1998، ص 15 / 349) لا لأجل الإضافة فكأنه موجود، "فوجب أن يكون منصوبا قياسا على قولنا: هؤلاء ضوارب زيدا" (الباقولي، 1420هـ، ص 3 / 808) فكما لم يمكن تنوين (ضوارب) ونصب به (زيداً) كذلك ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ (الهمداني، 2006، ص ص 4 / 100، 101).

وبطبيعة الحال فإنَّ الفرق بين المذهبين يظهر جلياً في حالة عطف الاسم الظاهر على ذلك الضمير المتصل باسم الفاعل، فيجوز عند الأخفش ومن معه أن تقول: هذا ضاربك وزيداً، أمّا عند سيبويه وأكثر النحاة فإنهم يُضمرون ناصباً يدل عليه اسم الفاعل المذكور، فيكون التقدير: (ويضرب زيدا) (الأندلسي، 1998، ص 5 / 2275)، وكذلك في الآية الكريمة ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلِكَ﴾: "الكاف عند صاحب الكتاب -رحمه الله تعالى- في موضع الجر بالإضافة، وعند أبي الحسن -رحمه الله- في موضع النصب على أنه مفعول ﴿مُنْجُوكَ﴾ فإذا فهمَ هذا، فقلوه: ﴿وَأَهْلِكَ﴾ عند صاحب الكتاب ينتصب بإضمار فعل دَلَّ عليه ﴿مُنْجُوكَ﴾... وعند أبي الحسن: عطف على المحل ومحل النصب، لأن الإضافة مجازية، والنون مقدرة منوية" (الهمداني، 2006، ص ص 5 / 169، 170) قال ناظر الجيش: "زعم الأخفش وهشام الكوفي أنّ كاف (مكرمك) وشبهه في موضع نصب؛ لأنّ موجب النصب المفعولية، وهي محقّقة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محقّقة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين، ونوني التثنية والجمع، ولحذفهما سبب غير الإضافة، وهو صوتُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً" (ناظر الجيش، 1428هـ، ص 6 / 2751).

فإذا أُعْتِمِدَ رأي الأخفش ف(أهلك) في الآية الكريمة منصوب؛ لأنه معطوفٌ على منصوب وهو المفعول به (الضمير المتصل باسم الفاعل)، وإذا أُعْتِمِدَ رأي سيبويه فلا بد من تقدير الناصب ليكون التقدير: وننجي أهلك، وهذا ما جرت عليه عادة كثير من النحاة وهو أنهم إذا وجدوا نصّاً مخالفاً لقواعدهم أولوا وقدروا إنَّ أمكن ذلك، وإلا حكموا عليه بالشدوذ وباللحن.. الخ، "وكان الأجدر بالنحاة أن يعيدوا النظر في قاعدتهم السالفة معتبرين كل قراءة ثابتة لتصبح القاعدة" (الجرمي، 2001، ص 289)، وهذا هو مذهب الأخفش هنا.

إذن؛ فبعد هذا البيان والتفصيل تبين لنا مظهر من مظاهر تيسير النحو العربي عند الأخفش وهو الإعراب بالظاهر المستند على السماع والابتعاد عن التقدير، وكما رأينا فالمعنى هو المعنى. الأنموذج الثالث: مسألة إعراب الاسم المنصوب المعرف بعد الفعل اللازم شبيهاً بالمفعول به:

الشاهد هنا هو: قراءة قوله تعالى: ﴿لِيَخْرُجَنَّ آلٌ أُعْزُّ مِنْهَا آلٌ آذَلُّ﴾ (الآية 8 المنافقون) برفع ﴿الأعزُّ﴾ فاعلا للفعل اللازم (خَرَجَ يَخْرُجُ) ونصب ﴿الأذَلُّ﴾، "حكى الكسائي والفراء أَنَّ قوماً قرؤوا ﴿لِيَخْرُجَنَّ﴾ بفتح الياء وضم الراء ورفع ﴿الأعزُّ﴾ فاعلاً، ونصب ﴿الأذَلُّ﴾ حالاً" (السمين الحلبي، بلا، ص 342 / 10).

فما إعراب ﴿الأذَلُّ﴾؟ هل الحكم بالشذوذ هو الصحيح؟ أو اللجوء إلى التأويل في إعرابها هو الصحيح؟ أو إعرابها إعراباً ظاهراً واضحاً بعيداً عن التأويل أو الحكم بالشذوذ هو الأولي؟ وما هو رأي الأخصف في المسألة؟

عرض المسألة:

ذكر أبو حيان بعض أقوال العلماء في هذه المسألة فقال: "كانت قراءة من قرأ: ﴿لِيَخْرُجَنَّ آلٌ أُعْزُّ مِنْهَا آلٌ آذَلُّ﴾ برفع ﴿الأعزُّ﴾ فاعلاً لـ ﴿يَخْرُجَنَّ﴾ مضارع (خَرَجَ) ونصب ﴿الأذَلُّ﴾ على الحال شاذاً، وقياس قول الكوفيين جواز هذا ...

وذهب المبرد والسيرافي إلى أن (أل) في قوله: الأول فالأول معرفة لا زائدة، وذهب يونس إلى أنه حال بنفسه، وهو معرفة ... وذهب الأخصف إلى أنه ليس حالاً بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول "الأندلسي، 1998، ص 3 / 1565). فهذه جملة أقوال في المسألة عرضها أبو حيان -رحمه الله- والذي يظهر لي هو: أنَّ إعراب الأخصف هنا إعراب ظاهر واضح بعيد عن الشذوذ وعن التأويل، ويبدو أنَّ الأخصف قد بنى إعرابه هذا قياساً على أنَّ المنصوب بعد الصفة المشبهة والفعل اللازم والفعل المكتفي بمرفوعه يُعرب شبيهاً بالمفعول به؛ بناء على "أنَّ التشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات" (الأندلسي، 1998، ص 3 / 1565)، وكان مما ذكره الأخصف في معانيه عند إعراب قوله تعالى: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِنْ لَيْسَ﴾ (الآية 33 البقرة): "انتصب؛ لأنك شغلت الفعل بهم عنه فأخرجته من الفعل من بينهم، كما تقول: (جاء القوم إلا زيداً)؛ لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعدهم غيرهم شَبَّهتَهُ بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل" (الأخصف، 1990، ص 1 / 64)، وقد "قال النحاة: الاسم المنصوب المعرف بعد الصفة المشبهة يعرب على أنه شبيه بالمفعول به؛ لأن الصفة المشبهة من الفعل اللازم، فلا يصح أن يعرب الاسم بعدها مفعولاً به، بل هو شبيه بالمفعول به" (عيد، 1971، ص 675) وقد عرَّف أبو حيان (التشبيه بالمفعول به) فقال: "هو: ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة" (الأندلسي، بلا، ص 3 / 244) وقال ناظر الجيش: "الخبر في باب كان شبيه بالمفعول به وقد

سماه سيبويه (سيبويه، 1988، ص 1 / 45) مفعولا، ولا شك أن صورته صورة المفعول مجيئه بعد فعل وفاعل ("ناظر الجيش، 1428هـ، ص 4 / 1703. والغلاييني، 1993، ص 2 / 277)، وكان من بين الوجوه التي ذكرها أبو حيان في انتصاب «نفسه» في قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (الآية 130 البقرة) قوله: "أَوْ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ" (الأندلسي، 1420هـ، ص 1 / 628).

وكلمة «الأذل» في الآية الشاهد قد أُعْرِبَتْ (حالا) على مذهب بعض النحاة الذين يجوزون مجيء الحال معرفة، وكذلك الذين يجعلون (أل) زائدة، قال ابن مالك: "وعروض زيادتها [أي: زيادة أل] في الحال كقراءة بعض القراء «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْزُ مِنْهَا الْأَذْلَ» أي ليخرجن العزيز منها ذليلا، وكقول بعض العرب: ادخلوا الأول فالأول، أي: أولا فأولا" (ابن مالك، 1990، ص 1 / 260)، وقال أبو حيان: "وأما الكوفيون فينبغي على مذهبهم أن يكون من قبيل ما ينقاس؛ لأن الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط يجوز أن تأتي على لفظ المعرفة... وذهب يونس إلى أنه حال بنفسه، وهو معرفه، وحكي أن العرب تقول: قدم زيد أحاك، وهذا زيد سيد الناس، ومذهبه أن الحال تجيء معرفه ونكره كالخبر" (الأندلسي، بلا، ص 9 / 34) أما جمهور النحاة فيمنعون ذلك؛ لمجيء «الأذل» بصوره المعرفة وهذا عندهم شاذ لا يقاس عليه (الأندلسي، بلا، ص 3 / 237، 238، و 9 / 34)، قال سيبويه: "وأما يونس فيقول: مررت به المسكين على قوله: مررت به مسكينا، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لحاز: مررت بعبد الله الظريف تريد ظريفا" (سيبويه، 1988، ص 2 / 76) وقال ابن النحاس: "وأكثر النحويين لا يميز أن تكون الحال بالألف واللام، غير أن يونس أجاز: مررت به المسكين، وحكى سيبويه: ادخلوا الأول فالأول، وهي أشياء لا يجوز أن يحمل القرآن عليها" (النحاس، 1421هـ، 4 / 287). وأيضا أُعْرِبَ «الأذل» حالا على تقدير مضاف (خروج أو إخراج أو مثل)، أو مصدرا أي: مفعولا مطلقا، فإن أُعْرِبَ «الأذل» مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي: خُرُوجُ الْأَذْلِ كَمَا قَدَرَهُ الرَّخْشَرِيُّ فَلَا تَبْقَى حَاجَةٌ إِلَى الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ (أل) (ابن هشام، 1985، ص 76).

أما الأحفش فقد ذهب... إلى أنه ليس حالا، وهو منصوب بالفعل على أنه مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات" (الأندلسي، بلا، 9 / 34).

خلاصة القول:

إذن؛ فهذه عدة أعراب أيسرها هو ما كان أبعدها عن الشذوذ وعن التأويل، وهو رأي الأخفش قياساً على أنّ المنصوب المعرف بعد الصفة المشبهة يُعرب شبيهاً بالمفعول به، وأوضحها في المعنى أيضاً رأي الأخفش؛ لأن ذلك الاسم المنصوب المعرف بعد الفعل اللازم هو في صورة المفعول به؛ فهو بمعناه وقد أتى بعد فعل وفاعل، ولذلك فهو أفضل ما يُخَرَّج عليه قراءة نصب «الأذل» ورفع «الأعز» فاعلاً للفعل اللازم (خرج يُخْرَج) في قوله تعالى: «لَيْخٍ رُجْحٌ أَلَّعَزُّ مِنْهَا أَلَّأَذَلُّ»؛ ذلك لأنه إذا تأملنا كل الأعراب السابقة وما يترتب عليها من جهتي المعنى والإعراب فإنّه:

- 1- من حيث المعنى المناسب لسياق الحال المتمثل في سبب نزول الآية الكريمة، نلاحظ أنّ إعراب «الأذل» مفعولاً به أو شبيهاً بالمفعول به هو الأنسب والأوضح؛ فلَمَّا لم يمكن إعرابه مفعولاً به؛ لأنّ الفعل فعل لازم، صار إعرابه شبيهاً بالمفعول به هو الأولى من كل الأعراب المذكورة.
- 2- أمّا من جهة الإعراب فكما هو معلوم إذا صحَّ الإعراب من غير تقدير أو تأويل فذلك أولى من التقدير ومن التأويل. وكما هو واضح فإنَّ إعراب «الأذل» في هذه القراءة شبيهاً بالمفعول به إعراب لا تقدير فيه ولا تأويل والمعنى صحيح واضح.

الأنموذج الرابع: مسألة صرف الاسم الممنوع من الصرف:

الشاهد هنا هو: قراءة «سلاسلاً» بالتثنية في قوله تعالى: «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعيراً» (الآية 4 الإنسان) حيث "قرأ نافع وأبو بكر والكسائي «سلاسلاً» بالتثنية، وقرأ الباقون «سلاسِل» بغير" (أبو زرعة، بلا، ص 737)، فهل صحّت هذه القراءة من كلام العرب فقط؟ أو أنّ كلمة «سلاسلاً» نُوتت لأجل التناسب فقط؟ أو للاثنتين معاً؟ وما هو رأي الأخفش في هذه المسألة؟

عرض المسألة:

عدّ السيوطي ست مسائل في هذا الموضوع خالف الأخفش فيها نحة آخرين، فقال: "وخالف الأخفش في مسائل: الأولى باب أفعال الوصف كأحمر إذا سمي به ثم نكر فذهب إلى أنه يصرف لأنّه ليس فيه إلا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية" (السيوطي، 2007، ص 1 / 129) إلى أن قال: "السادسة المركب المزجي إذا ختم بمثل مفاعل أو بذي ألف التأنيث كمحارب مساجد أو عبد بشرى أو عبد حمراء إذا ركبا وسمي به ثم نكر ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث وقد زالت العلمية بالتنكير" (السيوطي، 2007، ص 1 / 129)، وأنا هنا ليس غرضي إحصاء هذه المخالفات، وإنما أحاول معرفة السبب الذي نتجت عنه هذه المخالفات، فأقول: لا خلاف

أنَّ الأَخْفَشَ على اطلاع وإلمام كبيرين بلغات العرب حتى عُرفَ (بالراوية) - كما سبقت الإشارة في الجانب النظري- وهذا هو الذي أعطاه القوة ومكَّنه من أن يصرِّح برأيه في المسألة بكل ثقة، فهو يقف على أرض صلبة، تمثَّلت في اعتماده على أقوى أصليين من أصول النحو - وهذا مما يدل على أنَّ أصول النحو كانت حاضرة في أذهان النحاة منذ ذلك الوقت وإن لم يجعلوا له مساحة في تأليفهم- وهذان الأصلان اللذان بنى عليهما الأَخْفَشَ رأيه في موضوع الصرف أو المنع منه هنا هما: السماع والقياس، أما السماع فقد قال أبو حيان: "يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وهو لغة عند قوم من النحاة، وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى، وأما الجمع المتناهي فقال الأَخْفَشُ: بعض العرب تصرفه" (الأندلسي، 1998، ص 2 / 891. وابن عقيل، 1405هـ، ص 3 / 43. والشاطبي، 2007، ص 5 / 692. والصبان، 1997، ص 3 / 403)، وقال الفراء: "إنَّ العَرَبَ تَجْرِي مَا لَا يَجْرِي [أي: تصرف ما لا ينصرف. والإجراء ومشتقاته: مصطلح كوفي] فِي الشَّعْرِ فَلَوْ كَانَ خَطَأً مَا أَدْخَلُوهُ فِي أَشْعَارِهِمْ فَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ أَجْرُوا ﴿سَلَسِلًا﴾ (الآية 4 الإنسان)" (أبو زرعة، بلا، ص 737)، وقال الواحدي: "من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف، وهو لغة الشعر، إلا أنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت على ألسنتهم كذلك" (الواحدي، 1994، ص 4 / 399) وقال النحاس: "بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكَّم في كلامها ونجعل الشعر خارجاً عنه؟" (النحاس، 1421هـ، ص 5 / 63).

وأما القياس فأشار إليه أبو حيان عندما قال: "وفي حواشي مبرمان: النحويون إذا سموا رجلاً بمساجد، لم يصرفوه معرفة ولا نكرة إلا الأَخْفَشَ إذا سمى به رجلاً صرفه، قال: أبو إسحاق وهو القياس" (الأندلسي، 1998، ص 2 / 852، 853)، وقد بيَّن الأَخْفَشَ أنه لما زالت علة منع الاسم من الصرف زال معها منعه من الصرف، قال أبو حيان: "كان الأَخْفَشَ يقول: إنما منعه من الصرف: أنه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نقلته وسميت به خرج من ذلك المانع، وعن الأَخْفَشَ أيضاً: لم أصرفه للمعرفة والبناء، فإذا نكرته صرفته" (الأندلسي، 1998، ص 2 / 852، 853. وابن عقيل، 1405هـ، ص 3 / 43. والشاطبي، 2007، ص 5 / 692. والسيوطي، 2007، ص 1 / 129)، وقال أبو حيان أيضاً: "إن سميت رجلاً بـ(جُمع وكُنَّع) انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأَخْفَشَ؛ لأنه إنما عُذِلَ وهو توكيد، فلما نقل عن موضعه خف وانصرف" (الأندلسي، 1998، ص 2 / 869. والسيوطي، 2007، ص 1 / 129).

..الخ.

خلاصة القول:

من خلال ما سبق بيانه يظهر لي أنّ حُكم فريق من النحاة على رأي الأخفش هنا بالضعف حكم غير دقيق؛ ذلك

أنّه قد تبين لنا مما سبق أنّ رأي الأخفش في صرف الممنوع من الصرف في حالتين:

1- إذا انتفت علة منعه من الصرف.

2- صرفه تبعًا للغة من لغات العرب.

ورأي الأخفش هذا رأي يستند على حجة قوية عن العرب، وأيضًا فإنه كان عليه أحد تخريجين لقراءة «سلاسلاً» بالتنوين في قوله تعالى: «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا» حيث «قَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَالْكَسَائِيُّ «سلاسلاً» بِالتَّنْوِينِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ «سلاسلس» بِعَيْشٍ» (أبو زرعة، بلا، ص 737). قال النحاس: "والحجة فيه أنّ الرّوآسي والكَسائي حكيا عن العرب الوقوف على ما لا ينصرف بالألف لبيان الفتحة فقد صحّت هذه القراءة من كلام العرب. والحجة لمن لَوّن ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أنّ العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) فهذه حجة، وحجة أخرى أنّ بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكّم في كلامها ونجعل الشعر خارجا عنه؟" (النحاس، 1421هـ، ص 5 / 63)، وقال الفارسي: "نحن نثبت ذلك الألف فيهما ونؤنهما إذا وصلنا؛ نحمل ذلك على لغة من يصرف أشباه ذا" (الفارسي، 1993، ص 6 / 351) وقال بعض الباحثين: "الذين قرأوهما [أي: قواريرًا وسلاسلاً] بالتنوين (مصروفتين) لهم سند في ذلك. ووجه صرف الكلمتين أنّ بعض العرب كانت تصرف كل الكلام، وليس في لهجتهم كلام مصروف وكلام غير مصروف، بل هو كله مصروف، والقرآن نزل أصلاً بلغة قريش، ثم بلهجات القبائل العربية الأخرى" (مجموعة من المؤلفين، [الكتروني] ص 78).

أمّا التخريج الثاني الذي عليه أكثر العلماء فهو أنّ كلمة «سلاسلاً» نُوتت لأجل التناسب الذي يقتضيه الجرس الموسيقي (ابن مالك، 1982، ص 3 / 1512، والأندلسي، 1998، ص 2 / 891. والأزهري، 2000، ص 2 / 351. والصبان، 1997، ص 1 / 50، و403 / 3، وحسن، بلا، ص 4 / 270)، وقد أشار الأخفش أيضًا إلى هذا التخريج، فهو وإن لم يكن له تعليق على «سلاسلاً» فقد قال في «قوارير» (الآية 16 الإنسان): "لكن لما كان رأس آية وكان مفتوحًا زدت فيه الألف كما كانت «قواريرًا» (الأخفش، 1990، ص 2 / 561).

إذن؛ فالأخفش لم يحجر واسعاً، كأني به يقول: إن شئت صرفت الممنوع من الصرف هنا استناداً على لغة من لغات العرب، وإن شئت صرفته للتناسب.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد.. فبعد هذه الدراسة التي كان من أهدافها النظر في معنى التيسير النحوي من زاوية أخرى غير تلك التي نظر إليها بعض الدارسين والباحثين منذ زمن العالم الجليل ابن مضاء وحتى إلى عصرنا هذا، أرى أنه قد آن الأوان لعرض أهم نتائج هذه الدراسة وهي على النحو التالي:

- 1- ظاهرة الدعوة إلى تيسير النحو قديمة جديدة.
- 2- تعدد الأعراب في المسألة الواحدة هو مظهر من مظاهر التيسير وليس العكس؛ لأنه يدل على مرونة اللغة وسعتها، وقد تمت الاستفادة منه في تفسير القرآن الكريم وتخريج القراءات.
- 3- عاش الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ في فترة ازدهار العلم في الدولة العباسية، وكان رجلاً خلوفاً متواضعاً، وأحفظ من أخذ عن سيبويه، وأعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، وله كتب كثيرة.
- 4- السماع هو الأصل الأول الذي كان يعتمد عليه الأخفش في بناء آرائه النحوية، والأخفش يميل إلى التيسير النحوي بتوظيف كل سماع عن العرب موثوق فيه.
- 5- حظيت آراء الأخفش الأوسط بمكانة عظيمة عند النحاة وخاصة عند معريي القرآن الكريم، وقد بان فضلها في تخريج بعض القراءات القرآنية - التي وصفها بعض النحاة باللحن أو بالشذوذ - تخريجاً نحوياً.
- 6- لا غرابة في اختلاف النحاة في تفسير كلام نحوي مشهور مما قد ينتج عنه نسبة رأيين لذلك النحوي في المسألة الواحدة كاختلاف بعض النحاة في تفسير عبارة الأخفش كما رأينا في مسألة الإعراب بالحروف.
- 7- الأخفش لا يلجأ إلى التأويل المخالف للسماع الموثوق فيه، وذلك كما رأينا في مسألة عطف الضمير المنصوب إذا كان الضمير معمولاً باسم الفاعل وكان متصلاً باسم الفاعل على الاسم الظاهر.
- 8- إعراب الاسم المنصوب المعرف بعد الفعل اللازم شبيهاً بالمفعول به هو رأي الأخفش قياساً على أن المنصوب المعرف بعد الصفة المشبهة يُعرب شبيهاً بالمفعول به، وهو من أوضح الآراء في المسألة وأيسرها.

التوصيات:

- 1- إن آراء الأخفش النحوية بحاجة إلى دراسات أوسع وأشمل للوقوف على جوانب التيسير النحوي التي نحسب أنه كان يقصدها قصداً، والعمل على توظيفها والاستفادة منها في النحو العربي.

وبعد.. فأشكر الله تعالى على نعمته عليّ بإكمال هذا البحث، فما كان فيه من صواب فيفضله
وبتوفيته، وما كان غير ذلك فإني أقتبس قول علي بن الجهم:
ومَن ذا الذي تُرَضَى سجاياهُ كُلُّها ** كفى المرءُ نُبلاً أن تُعدَّ معاييه
وكما يقال: فقلماً يخلو إنسان من نسيان...

المصادر والمراجع:

- ** ابن تيمية (أحمد)، مجموع فتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، بلا.
- ** ابن الجزري (محمد بن محمد)، بلا، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، بلا.
- ** ابن خالويه (الحسين بن أحمد)، ط 4، 1401هـ، الحجة في القراءات السبع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت.
- ** ابن عقيل (عبد الله)،
- 1- ط 1، 1405هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة.
- 2- بلا، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، مطابع العبور الحديثة - القاهرة.
- ** ابن القيم الجوزية (محمد)، بلا، إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، تح: محمد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ** ط 1986م، ابن كثير (إسماعيل)، البداية والنهاية، دار الفكر.
- ** ابن مالك (محمد)،
- 1- ط 1، 1982م، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- 2- ط 1، 1990م، شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، ومن معه، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- 3- ط 1، 1405هـ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية.

- ** ط 1955م، ابن منظور (محمد)، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت.
- ** ابن هشام (عبد الله)، ط 6، 1985م، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، ومن معه، دار الفكر - دمشق.
- ** أبو النصر (د. حمزة)، ط 1، 1997م، تيسير النحو والصرف فوائدها مجموعة في النحو والصرف واللغة، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع.
- ** الأحفش الأوسط (سعيد)، ط 1، 1990م، معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ** الأزهري (خالد)، ط 1، 2000م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ** الأشموني (علي)، ط 1، 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ** الألوسي (محمود)، ط 1، 1415هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ** الأنباري (عبد الرحمن)، ط 3، 1985م، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن.
- ** الأندلسي أبوحيان (محمد):
- 1- ط 1، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- 2- ط 1420هـ، البحر المحيظ في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت.
- 3- ط 1، بلا، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية.
- ** أبو زرعة (عبد الرحمن)، حجة القراءات، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- ** ط 4، 1420هـ، الباقولي (علي)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت.

- ** البخاري(محمد)، ط 1، 1422هـ، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).
- ** البغدادي(أحمد)، ط 2، 1400هـ، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر.
- ** الجرمي(إبراهيم)، ط 1، 2001م، معجم علوم القرآن، دار القلم - دمشق.
- ** حسن(عباس)، بلا، النحو الوافي، دار المعارف، ط 15.
- ** الحسين(عبد الله)، 1432هـ، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
- ** الحموي(ياقوت)، ط 1، 1993م، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ** الذهبي(محمد)، ط 3، 1985م، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- ** الرازي(محمد)، ط 3، 1420هـ، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ** الزجاج(إبراهيم)، ط 1، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب - بيروت.
- ** الزركشي(محمد)، ط 1، 1957م، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- ** الزركلي(خير الدين بن محمود)، ط 15، أيار / مايو 2002م، الأعلام، دار العلم للملايين.
- ** السمين الحلبي(أحمد)، بلا، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ** سيويه(عمرو)، ط 3، 1988م، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ** السيوطي(عبد الرحمن)،
- 1- ط 1987م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى ومن معه، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

- 2- ط 1، 1988م، الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له وضبطه وصحّحه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه: د. أحمد سليم الحمصي، ومنّ معه.
- 3- ط 2003م، الإتيقان في علوم القرآن، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 4- بلا، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- 5- بلا، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية-مصر.
- ** ط 1، 2007م، الشاطبي (إبراهيم)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- ** الصّبّان (محمد)، ط 1، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ** طنطاوي (محمد)، ط 1، 1998م، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.
- ** عبد الحميد، (د. يحيى) 2002م، كتاب تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف في الميزان، حوليات آداب عين شمس، م 30.
- ** عيد (محمد)، ط 1، 1971م، النحو المصنّف، مكتبة الشباب.
- ** الغلابيني (مصطفى)، ط 28، 1993م، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ** الفارسي (الحسن)، ط 2، 1993م، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، ومنّ معه، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح ومنّ معه، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.
- ** الفراء (يحيى)، بلا، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي، ومنّ معه، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط 1.
- ** الفراية (نضال)، 2006م، القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.
- ** الفريجي، (د. منيرة) 2013م، تيسير النحو بين الواقع والمأمول، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، (ع 35).

- ** الفيروزآبادي، بلا، القاموس المحيط، مكتبة النوري، دمشق.
- ** القاضي(عبد الفتاح)، بلا، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ** القرطبي(محمد)، ط 2، 1964م، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني، ومن معه، دار الكتب المصرية - القاهرة.
- ** القفطي (علي)، ط 1، 1982م، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- ** القلموني (محمد)، 1990م، تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ** مجموعة من المؤلفين، شبهات المشككين، موقع وزارة الأوقاف المصرية، [إلكتروني].
- ** محسن (محمد)، ط 1، 1984م، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ** المحميد(د. ياسين)، ط 1، 1426هـ، تلحين النحويين للقراء، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
- ** المليجي(د. محمد) والغنام(د. منصور)، بلا، تيسير النحو والصرف، و دار السعادة للطباعة.
- ** مناهج جامعة المدينة العالمية، بلا، أصول النحو 2، جامعة المدينة العالمية، رسالة ما جستير.
- ** ناظر الجيش(محمد)، ط 1، 1428هـ، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- ** النحاس (أحمد)، ط 1، 1421هـ، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ** النعماني(عمر)، ط 1، 1998م، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ومن معه، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- ** النيسابوري(أحمد)، ط 1981م، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ** الهمداني(المنتجب)، ط 1، 2006م، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
- ** الواحدي(علي بن أحمد)،

- 1- ط 1، 1430هـ، *التفسير البسيط*، تح: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 2- ط 1، 1994م، *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ومن معه، قدمه وقرظه: أ.د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.